

الرقابة الداخلية على الميزانية

(76)



تعرض المؤسسة البلدية إلى جملة من المخاطر التي قد تحول دون تحقيق أهدافها، لذلك يجب تحليلها ووضع إجراءات رقابة ملائمة للحيلولة دون وقوعها أو الحد من تأثيراتها. وتتمثل آلية الرقابة الداخلية في التحكم في المخاطر على مستوى التوقي والمعاينة والإصلاح

الإطار القانوني:

- [الفصل 132 من الدستور](#)،
- [الفصل 181 من مجلة الجماعات المحلية](#).

تمهيد:

تركز أنظمة رقابة داخلية على الميزانية بالبلديات تبعاً لإلغاء التأشير المسبقة على النفقات تكريساً لمبدأ التدبير الحر وتطبيقاً لمقتضيات المجلة ضمن الفصول 34 و182.

1. مفهوم الرقابة الداخلية:

تعرف لجنة كوسو: Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission الرقابة الداخلية بكونها جميع أنظمة الرقابة التي ينفذها مسؤولو المؤسسة (بالمعنى الواسع للمصطلح) على جميع الأنشطة بهدف التحكم في المخاطر من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. ورغم التشابه فإن الرقابة الداخلية تختلف عن مراقبة التصرف التي تهدف إلى التحكم في مخاطر المؤسسة من خلال توقع الأحداث المستقبلية ووضع أهداف للمؤسسة وتصحيحها. فمراقبة التصرف

تركز على المحاسبة التحليلية وتحلل الفوارق والكلفة والنتائج على عكس المراقبة الداخلية التي تركز على رقابة المطابقة. كما تتميز الرقابة الداخلية عن التدقيق الداخلي باعتبار أن هذا الأخير يتمثل في القيام بمهمة رقابية داخلية في وقت معين في موضوع محدد على عكس الرقابة الداخلية المتواصلة في الزمن والشاملة لجميع أعمال التصرف.

2. الهدف من تركيز الرقابة الداخلية:

- إن الهدف من تركيز الرقابة الداخلية يتمثل في ضمان:
 - الامتثال للتشريع والإجراءات الجاري بها العمل،
 - حماية ممتلكات وحقوق البلدية،
 - شفافية وصدقية المعلومات المالية،
 - استجابة الإجراءات وأعمال التصرف لقواعد الأداء الجيد،
 - تقييم وتوقع المخاطر وسبل الحماية منها أو مواجهتها.

3. أهداف الرقابة الداخلية:

- هناك أربعة أهداف كبرى ورئيسية لنظام الرقابة الداخلية:
 - حسن تنفيذ أعمال التصرف من خلال احترام مقتضيات النزاهة وحسن التصرف والتنمية المستدامة في إطار احترام توجهات البلدية،
 - احترام مبدأ المساءلة،
 - الامتثال للقوانين والتراتيب المعمول بها،
 - حماية الموارد من الضياع وسوء الاستخدام والتلف.

4. التوقع التنظيمي:

نظرا إلى أهمية المهام الموكولة إلى جهاز الرقابة الداخلية، فإن المكلف بالرقابة الداخلية يجب أن يكون إطارا إداريا من البلدية، ذا كفاءة في المجال المالي وتجربة في العمل البلدي وله معارف كافية في المجال الإداري والمالي والمراقبة ويتم اختياره من قبل رئيس البلدية وترتبط وحدة الرقابة الداخلية مباشرة برئيس البلدية.

5. شروط نجاح الرقابة الداخلية:

- المكونات الرئيسية لإنجاح الرقابة الداخلية والتي تكون إطارا متكاملا لهذا النظام (تم وضعها من قبل COSO وتبناها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA)، هي:
 - بيئة داخلية مواتية لإدارة المخاطر وانخراط جميع المسؤولين في المسار،
 - تحديد المخاطر التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على تحقيق كل هدف،
 - وضع أدلة إجراءات وأنظمة معايير وأدوات للرقابة لضمان إدارة المخاطر،
 - إرساء نظام معلوماتي واتصالي داخلي وخارجي موثوق وتفاعلي.

6. أنواع الرقابة الداخلية:

1.6. على النفقات البلدية:

تتضمن الميزانية 3 أصناف كبرى من النفقات وهي:

- نفقات التأجير،
- نفقات الشراءات،
- نفقات التدخلات.

ولكل صنف من النفقات خصوصيات تجعل مراقبتها تختلف في محتواها عن بقية الأصناف.

2.6. على الموارد البلدية:

بغض النظر عن شكل الموارد، سواء كانت ضرائب أو أداءات أو معاليم مثقلة أو غير مثقلة، فإن عملية المراقبة تهدف إلى التأكد من:

- صحة التوظيف،
- مدى احترام البلدية للمراحل والإجراءات المتبعة للتوظيف،
- التأكد من طريقة احتساب المعلوم،
- التأكد من صحة الإجراءات المتبعة من طرف البلدية من إعداد كراس الشروط إلى تحديد الثمن الافتتاحي إلى الإعلان على طلب العروض إلى فتح وتقييم العروض وإلى عملية إسناد اللزمة،
- اعتماد مبادئ الشفافية والمساواة أمام الطلب العمومي والمنافسة والحياد وموضوعية المعايير،
- تفادي الوقوع خاصة في:
 - عدم الدقة ووجود أخطاء مادية في المعطيات المرشمة بجدول التحصيل،
 - عدم إعداد الجداول السنوية في آجالها،
 - عدم احترام صاحب اللزمة لبنود التعاقد،
 - عدم قيام البلدية بمراقبة عمليات الاستخلاص داخل السوق من طرف المستلزم.